

اقتصاد

فوق الطاولة

موسم التبذير!

علي محمود هاشم

خلال أسابيع، أنفقت الحكومة ما واطبت عبر السنوات الثلاث الأخيرة على بيعة -مناسبة أو دون- لتدليلها عن قدراتها الاستثنائية «في ظل الحرب كما لم تفعل أي حكومة أخرى في العالم»، وفق ما تمضي بعض منصاتنا إلى تصويره بطريقة درامية!

قطاع الطاقة، الذي لطالما شكل الركيزة المعنوية لـ «إنجازاتها» الاستثنائية تلك، سرعان ما تدرج رأسه «من عل»، دافعا أمامه «الرزنة» التقليدية التي عادة ما تسم ريدو الفعل الحكومية خلال الأزمات الشبيهة.

فما أن وقعت أزمة الغاز، حتى تصببت الحكومة عرقا وهي تخرع السوغات، ومهما يكن من أمر الأسباب الحقيقية، فلم يتوان وزير النفط عن الارتواء طوعا في جوف «حفرة الصديد» عبر سلم الجبررات المتناقضة التي ساقها عن: دور الحصار الاقتصادي، استخلاص الغاز المنزلي، والبطاقة الذكية.

فالحصار الاقتصادي «غير الطارئ»، ساعة اقتراب الذكرى الثامنة لفرضة، ما هو بطل برأسه مجددا بطريقة مغايرة لإعلانات الحكومة المتكررة خلال السنوات الأخيرة عن نجاحاتها الاستثنائية في مواجهته ضمن قطاع الطاقة، من خلال إنجازاتها «المقترضة» في تعزيز العقود الائتمانية وتسييد ثمن النواقل بما يجنبها ويجنبنا ويجنب الاقتصاد الوطني الانزلاق إلى ما دون رحمة الاستهداف الشتائي الروسي، وصولا إلى «الأمن الطاقوي» الذي لطالما باعته شعبيا عبر أوركسترا مزدحمة بـ«المريدين».

تعزيز استخلاص الغاز المنزلي «من الطبيعي» المخصص لحطات توليد الكهرباء، هو الآخر مبرر مغفوس بالتناقض، وبكل هذه السهولة والأريحية، فقد كان للحكومة أن تذهب إليه سريعا مع بروز المؤشرات الأولية للأزمة لا بعدها، ولكان المستهلكون حينها تحملا جور التقنين الكهربائي، لا موجه متتالية من الأزمات المتزامنة.

بطاقة المشتقات الذكية هي الأخرى، وعلى الرغم من أهميتها الاستراتيجية البالغة: سابقا وراهننا ولاحقا، فقد جعل لها ربطها بالأزمة الطاقوية «الطارئة» عداء شعبيا لا تستحقه، ومنمن، من شرائع المواطنين الذين ينتظر منها إنصافهم تاريخيا، ليس في وجه الفساد والهدر الداخليين المتغلغلين في هذا القطاع عفسب، وإنما أيضا عبر انتشالهم من محاصصة لوصفية يخضعون لها قسرا مع مستهلكي الجوار بتسهيل من سلسلة متداخلة يقوم عليها فاسد المشتقات العابرة للحدود، مستندين في ذلك إلى عادية استثنائية تكرسها فوارق سرعية هائلة مع الدول المجاورة تكفل تحويلها إلى السلعة رقم واحد على قائمة المهربات!

ثمة صرفيات وطنية أخرى بذرتهها الحكومة جراء تهاونها في الاستعداد للأزمة الطاقوية الشتائية، فبالتراف مع التنازل الذي ينتظر من قانون الاستثمار الجديد أن يشيعه، ومع الشعارات الكبيرة التي رفرقت خلال اجتماع لجنة السياسات والبرامج الاقتصادية في مجلس الوزراء الأسبوع الماضي، فقد التهمت الأزمة الطاقوية -سواء كانت مصنعة أو تقليدية- مبررة أم لا- قسطا عزيزا من إيجاعات التعافي وانهيار «الرساميل العالية الباحثه عن مطارح مجدية للتوظيفات الاستثمارية» داخلا بعدما أصابها «الإشباع الاستثماري» خارجا، وفق أقوال الحكومة.

في كل شتاء، تذر الحكومة ما تزرعه على مدار السنة، خلال أزمة غاز.. إعادة الإعمار تحتاج إلى عمل وليس خطابات» تعني أن لا شيء يمكن فعله بروس الأنامل.. فقط، لو تفعل الحكومة نصف ما تقول!

صالح حبيدي

صرح وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد الطيف لـ«الوطن»، أن الوزارة تنوي فتح باب الاكتتاب مجددا على مساكن ضمن المشاريع السكنية في الأمد القريب، وذلك بعد توفير الأراضي المطلوبة، والتي تفتح آفاقا جديدة لطرح مشاريع سكنية قريبا، وذلك حال استكمال الدراسات الخاصة بهذه الأراضي.

وكشف عن مساعي الوزارة لبحث إمكانية تمويل المشاريع السكنية القادمة مع بعض المصارف الحكومية وخاصة بعد توفر الأراضي اللازمة لها، ونوه إلى إمكانية دراسة صيغ تعاون مع هذه المصارف على اعتبار أن المؤسسة العامة للإسكان تقوم بتقسيم المساكن على مدى ٢٥ عاما وفق قوانين خاصة بالمؤسسة الأمر الذي لا تسمح به الأنظمة والقوانين المعمول بها في المصارف العامة.

وأشار إلى نية الوزارة البحث عن صيغ توافقية تحقق التلازم بين الأنظمة وقوانين المؤسسة العامة للإسكان والقوانين المعمول بها في المصارف العامة على اعتبار أن الفوائد على المساكن المقسمة للصاع المؤسسة لا تتعدى ٥ بالمئة بينما تصل إلى ١٧ بالمئة في المصارف العامة.

وفي تصريح للمحفيين خلال جولته أمس على مشاريع السكن الشبابي في ضاحية قدسيا أوضح الوزير عبد الطيف أن الوزارة تقوم بتخصيص ٩٢٧ مسكنا في

محافظه حلب و٩١٠ في حمص ضمن الخطة الموضوع لتسليم ٧ آلاف شقة سكنية ضمن برنامج المؤسسة لإنهاء التزامات المؤسسة في مشروع السكن الشبابي في مختلف المحافظات.

ووصف عمليات التخصيص بالدقيقة وضمن خطوات لا يتم فيها التجاوز على الأودار وخاصة أنها مشروع سكني مقدم من الدولة ومقسط على مدى ٢٥ سنة وضمن ظروف اقتصادية صعبة من الحصار والحرب على سورية وانتظار المواطنين لها، وأنها بالرغم

السكن بتمويل من المصارف الحكومية

وزير الإسكان لـ«الوطن»: فتح باب الاكتتاب على مساكن جديدة في الأمد القريب



بالاستماع إلى استفسارات المكتتبين في فرع الدياس في ضاحية قدسيا.

من ذلك لم تتوقف المؤسسة عن تخصيص المساكن طوال السنوات الماضية مؤكدا عدم تسجيل أي حالة خلل في عمليات التخصيص والتسليم والدور قائلًا أن موضوع الدور وموضوع التخصيص خط أحمر.

ولفت إلى أن المرحلة الثالثة انتهت من ضمن ٧٠ ألف مكتب من كانوا متخلفين خلال السنوات الماضية سوف تعلن الوزارة تباعا عن عمليات تخصيص دورية لإنهائها على مدى السنوات الخمس القادمة ضمن برنامج تنفيذي وزمني محدد واختتم جولته

بالاستماع إلى استفسارات المكتتبين في فرع الدياس في ضاحية قدسيا.

من ذلك لم تتوقف المؤسسة عن تخصيص المساكن طوال السنوات الماضية مؤكدا عدم تسجيل أي حالة خلل في عمليات التخصيص والتسليم والدور قائلًا أن موضوع الدور وموضوع التخصيص خط أحمر.

ولفت إلى أن المرحلة الثالثة انتهت من ضمن ٧٠ ألف مكتب من كانوا متخلفين خلال السنوات الماضية سوف تعلن الوزارة تباعا عن عمليات تخصيص دورية لإنهائها على مدى السنوات الخمس القادمة ضمن برنامج تنفيذي وزمني محدد واختتم جولته

اجتماع أولي بين «الاقتصاد» و«العمل» حول خطة دعم القطاع الخاص بـ٤٠ مليار ليرة

اسمندر لـ«الوطن»: ٢٠ مليار ليرة لدعم سعر الفائدة و٢٠ لدعم الإنتاج

تنفيذي أولي، له ملحقات، ولم يكتمل بعد، مشيراً إلى أنه تم رصد مبلغ ٢٠ ملياراً للفوائد و٢٠ ملياراً للإنتاج، ولكن الآلية لم تعدد بعد، إذ يجب أن نقر من قبل اللجنة الاقتصادية، مبيناً أن هناك أموراً مطلوبة من الوزارات، مؤكداً اتضاح الصورة حول النتائج المتوصل إليها يوم الثلاثاء القادم بعد جلسة اللجنة الاقتصادية القادمة.

القائدة، وأشكالاً أخرى لهذا الدعم، إضافة إلى التسجيل في السجل المؤقت وبيت الشركات وذلك للوصول إلى دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة بشكل يخلق التحفيز المفضي إلى تطوير الإنتاج.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب اسمندر أن الاجتماع

بحضور كل من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد الخليل ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريم القادري، وتم خلال الاجتماع التوافق على العمل بموجب آلية تقوم على عدة ركائز تشمل معايير الاستهداف ومناطق الاستهداف وقائمة المشاريع النموذجية، وشكل الدعم لجهة السعر الموحد لدعم

انعدق أسس في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية اجتماع خاص لمناقشة الآلية التنفيذية المقترحة بشأن رصد الحكومة مبلغ ٤٠ مليار ل. س في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩ لدعم وتحفيز القطاع الخاص، وذلك

الوطن

١٢.٥ ألف سجل تجاري و٦٤٩ شركة سجلت في سورية خلال ٢٠١٨

علي محمود سليمان

بلغ عدد المسجلين في مديرية الشركات بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ١٣٣١ بين سجل تجاري وشركة خلال العام الماضي (٢٠١٨)، بزيادة نحو ٣٠ بالمئة على عام ٢٠١٧، وقد توزعت إلى ١٠٩٨٠ سجلاً تجارياً للأفراد و١٠٢٠ سجل تجاري للشركات (أي بوسطي يومي نحو ٣٤ سجلاً تجارياً جديداً)، بينما بلغ عدد الشركات ٦٤٩ شركة (أي بوسطي يومي يقل عن شركتين)، موزعة إلى ٥٧٧ شركة محدودة المسؤولية، و٣٧ شركة الشخص الواحد، و٣٥ شركة مساهمة مغلقة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن عام ٢٠١٨ شهد تبسيط إجراءات تأسيس تسجيل الشركات والأفراد في السجل التجاري حيث يتم الحصول على السجل التجاري خلال ساعة عمل واحدة، إضافة إلى تفويض مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات بتأسيس الشركات المحدودة المسؤولية وحضور اجتماعات الهيئات العامة ومعالجة البرير المتعلقة بها من قبلهم، إضافة إلى تفويض أمناء السجل التجاري بدمشق وريف دمشق منح صورة طبق الأصل عن آخر نسخة من السجل التجاري للأفراد والشركات لدى كل أمانات السجل التجاري بالمحافظات بالتنسيق مع أمانة السجل التجاري في المحافظة المعنية.

ولفت المصدر إلى أن أهم ما تم تطويره في عمل مديرية السجل التجاري هو صدور قرار بإحداث أمانة السجل التجاري (VIP) ومنحها صلاحية تسجيل شركات الأموال التي تؤسس بمديرية الشركات بالوزارة ورأسماليها يعادل مبلغ مئة مليون ليرة سورية وما فوق، وشركات الأموال التي يكون رأسماليها محدداً باللائم، وكذلك منح سجل تجاري للشركات المسجلة سابقاً لدى أمانات السجل التجاري في مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات بهدف تقديم خدمة (VIP) لكبرى الشركات، وتبسيط إجراءات تسجيلهم في السجل التجاري والوصول على نسخ مصدقة من سجلاتهم التجارية وتعديلها بالسرعة الممكنة، حيث يبلغ عدد الشركات المسجلة حالياً ضمن هذا القسم يصل لحوالي ٥٠٠ شركة، وهي تتوزع بين شركات قابضة ومحدودة المسؤولية ومساهمة مغلقة،

موضحاً بأن هذا العدد هو لإجمالي الشركات ذات الرأس المال الكبير التي كانت مسجلة في مديرية الشركات منذ تأسيسها وليس منذ تأسيس القسم.

قصي أحمد المحمد

سبب إعلان وزارة النفط عن اقتراب موعد تفعيل البطاقة الذكية في دمشق للقطاع البنزين قبل تطبيقها بأيام قليلة، ازدحاماً كبيراً من قبل المواطنين على جميع المراكز التي تقوم بإصدار البطاقة الذكية وتسليمها للمواطنين، ما دفع البعض إلى الانتظار عدة ساعات قبل الدخول إلى قاعة التسجيل، بالإضافة إلى ضعف الأداء لدى بعض الموظفين المكلفين لدى الشركة بإصدار البطاقات حسب مواطنين تحدثوا لـ«الوطن» بعد زيارتها لأحد مراكز إصدار البطاقة، وموضوع الازدحام لحظ أيضاً يوم أمس في محافظة حلب والتي من المتوقع أن يتم الإعلان عن تطبيق البطاقة فيها اليوم، والذي سيقتراف مع زيارة مسؤولين من وزارة النفط ومدير عام «سادكوب» حسب مصادر المحروقات.

وأرجع مصدر في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» أسباب الازدحام الكبير الذي يحصل حالياً في أغلب مراكز إصدار البطاقة في دمشق إلى الإعلان الرسمي المتأخر قبل (٥ أيام) عن تطبيق البطاقة في دمشق، لافتاً إلى أنه من المفترض أن يكون الإعلان قبل شهر بالرغم من افتتاح مراكز التسجيل قبل

مصدر في «محروقات» لـ«الوطن»: الإعلان الرسمي المتأخر للتطبيق سبب الازدحام

ازدحام كبير على «البطاقة الذكية» وأخطاء برمجية لم تدارك!!

وهاء جديد

التي تتم حالياً ومهما كان حجمها، يقوم برنامج الشركة بإرسال رسالة نصية للمستفيد تتضمن كمية التعبئة كاملة وهي ٥٠ لتراً يومياً، وهذا ما حصل لدى الكثير من المواطنين، مبيناً أنه من المفترض أن يصدر تعميم من الوزارة يتضمن تمديد التطبيق قليلاً ريثما يتم تخفيف الضغط على المراكز وتوزيع أكبر عدد ممكن منها.

ومن الأخطاء التي حصلت مع بعض المواطنين (رصدتها «الوطن») تفاجأت إحدى السيدات في دمشق، التي تعمل في إحدى المؤسسات الطبية الحكومية، بعدم قدرتها على تعبئة ما يحق لها من الكمية المحددة في البطاقة وهي ٥٠ لتر يومياً، كون أن رصيدها قد تم استخدامه ولم يتبق منه إلا ٢٠ لتراً نتيجة تعبئة قبل نصف ساعة مسبقاً حسب حديث العامل على الجهاز، مؤكداً السيدة من خلال نشرها الموضوع على صفحتها الشخصية على «الفيس بوك»، أنها قامت باستخراج البطاقة لأول مرة من جيبها ولم تستخدمها إطلاقاً، لافتة إلى أن البطاقة لا يمكن أن تقوم بالتعبئة وهي بالجزدان ولو كانت «ذكية».

وبينت أن الموضوع أثار جدلاً طويلاً مع عامل المحطة، إلا أنه انتهى باعتراقه بخطأ نظام التعبئة الخاص بالبطاقة.



مبيناً أن هناك أخطاء برمجية لم يتم تداركها في الأجهزة الإلكترونية التي يتم التعبئة من خلالها، موضحاً أن هذه الأخطاء حصلت عند العديد من المواطنين وقد تكون هي وراء إغلاق بعض محطات الوقود التي حصلت مؤخراً.

وأكد المصدر أن الكثير من عمليات التعبئة

فترة زمنية طويلة، مشيراً إلى أن العاصمة دمشق يوجد فيها عدد كبير من الآليات والتي تتجاوز ٤٠٠ ألف سيارة والتي لم يستلم حالياً إلا ٣٠ بالمئة منها تقريباً.

وأوضح المدير أن قرار إغلاق محطات الوقود هو من اختصاص المحافظة ومديرية التنوير.

«الجمارك» لـ«الوطن»: حماية للسلة الغذائية واستقرار الأسعار

«الاقتصاد»: ١٦ مادة غذائية ممنوع إخراجها بصحبة المسافرين

ويبين أن جملة من الإجراءات التي تتخذ طابع التشدد في التعامل مع ظاهرة التهريب تعمل عليها الجمارك منها حالة تعزيز للدوريات الجمركية وخاصة على المنافذ والمعابر الأساسية ويتم متابعة أي معلومة تصل إلى الجمارك والاعتماد على متابعة المهربين الكبار وخاصة أن المواد الغذائية تتصل بشكل مباشر بسلامة المواطن ولا يمكن التساهل فيها، وأن خطة الجمارك الحالية تتجه نحو التركيز على ضبط كبار المهربين، والعمل على الوصول لهم حيث ما تتم مشاهدته من مظاهر لبيع المهربات في الأسواق المحلية هي تمثل الحلقات الأخيرة لعمليات التهريب التي عادة ما يشرف عليها وينفذها كبار المهربين ولكنهم يبقون في الظل على حين من يظهر هم الباعة وأصحاب البسطات وغيرهم ممن يعرض البضاعة المهربة.

ولا أي كمية زيت حتى ولو كانت لتراً واحداً، مبيناً أن معظم المسافرين والعابرين لنصيب بانوا يسلمون بحالة التشديد التي يعمل عليها الجمارك وتم تعميمه على المنافذ الجمركية للعمل به وتطبيقه والتشدد فيه بغرض حماية السلة الغذائية المحلية الأساسية للمواطن وخاصة خلال الظروف الحالية ومنعاً لحالات التهريب وتهريب مادة زيت الزيتون وغيرها من المواد غير المسجولة.

ولفت إلى أنه يحق للمسافر حمل ما يشاء من المواد الغذائية غير الواردة في قرار المنع الذي اشتمل على مواد الدقيق ومشقاته والخبز والفروج واللحوم والحمص والفول والعدس والبرغل والعدس والفريجة والرز والبقول والسكر والبيض والشعيرة والكشكشة.

وصرح مصدر مسؤول في معبر نصيب لـ«الوطن» أنه يتم التشدد في التعامل مع كل المواد الغذائية التي شملها القرار الجديد، «فلا يسمح بإخراج ربطة خبز واحدة مع المسافرين تجاه الأردن،

عبد الهادي شباط

وجهت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كتاباً إلى المديرية العامة للجمارك حول منع إخراج ١٦ مادة بصحبة المسافرين، وذلك بناء على توصية من اللجنة الاقتصادية، وشملت الدقيق ومشقاته والخبز بأشكاله كافة، والفروج بأشكاله ولحم البقر والغنم والماعز، والحمص بأشكاله كافة، والعدس بأشكاله كافة، إضافة إلى البصل الخامي والفول واليابس والبصل والرز والبقول والفريجة والسكر والبيض والشعيرة والنشاء والكشكشة.

بدوره، عمم مدير عام الجمارك الكتاب على المديرية كافة للعمل به، وتعليقاً على الموضوع، صرح مدير في الجمارك لـ«الوطن» أن قرار عدم السماح للمسافرين باصطحاب عدد من المواد